الأمم المتحدة

A/C.6/61/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
7 February 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غوميز روبليدو ..... (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-56672(A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/61/37 و A/61/178 و A/61/210 و Add.1، و A/61/280)

١ - **السيد ليم** (سنغافورة): قال إنه بالرغم من بذل المجتمع الدولي لأقصى جهوده منذ وقوع الهجوم على مركز التجارة الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فلا يزال تهديد الإرهاب باقيا ومن الواضح أن الإرهابيين يضعون الخطط للأجل الطويل. والهجمات التي وقعت منذ عام ٢٠٠١ ليست أحداثا منعزلة، وإنما هي تشكل جزءا من حملة أعرض. كما أن الأساليب المستخدمة تنم أيضا عن التخطيط المتقدم الذي تضعه شبكة عبر وطنية من الخلايا والأفراد المنتشرين في جميع أجزاء العالم. والإرهاب العالمي يفرض تحديا أمنيا جديدا لأن الإرهابيين لا يحترمون الحدود الوطنية أو الجغرافية أو الدينية أو العرقية؛ ويعمد الإرهاب إلى اختبار متانة النسيج الاجتماعي للبلدان عن طريق بث عدم الثقة والإخلال بالانسجام العرقي والاجتماعي.

٢ - وأضاف أن إصدار إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يؤكد التزام العالم بمحاربة الإرهاب. وستقع الدول في شراك الإرهابيين إذا جرى ربط الإرهاب بأديان أو قوميات أو حضارات أو فئات عرقية بعينها. وستتحقق استجابة أكبر فعالية بكثير إذا تمت الاستفادة من مبادرات مثل تحالف الحضارات والمنتدى الثلاثي للتعاون فيما بين الأديان من أجل السلام في العمل على تقريب الثقافات من بعضها البعض.

٣ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة تبدي منذ أمد طويل التزامها بمكافحة الإرهاب، ولكن المنظمات الإرهابية غدت شديدة الحذق ومن المقبول عقلا افتراض أنها ستلتجئ إلى استعمال أسلحة أشد فتكا إذا حدث وأتيحت لها الفرصة. وحيث أن فكرة حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل تثير الرعدة في الأبدان، فإنه يتعين على جميع الدول أن تتحرك بسرعة وأن تمنعهم بحزم من تحقيق ذلك.

٤ - وأشار إلى أن حكومته سعت إلى تنفيذ تدابير لزيادة الأمن في عدد من المجالات الحيوية، وإلى أنها أجرت دراسة جدية لتهديد الإرهاب النووي. وعلمتها تجربته المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS) التي تعرضت لها في ٢٠٠٣ قيمة إقامة علاقات بين الجهات والوكالات العلمية المحلية المعنية بالأمن والسلامة والصحة. وذكر أن تدابير بناء الثقة تساعد على تبديد الشائعات، كما أن تدابير أخرى مثل العزل في المنازل تعمل على تلافي تعطل الحياة اليومية. كما أن زيادة الوعي العام والانسجام الاجتماعي تشكل أيضا أداة قوية لمواجهة الإرهاب، على أنه مهما تكن قوة التدابير الوطنية، فإنه يبقى من المهم للغاية تبادل المعلومات الاستخبارية والانضمام إلى الشركاء المحليين في القيام بأنشطة مكافحة الإرهاب.

٥ - ونوه بأن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يمثل خطوة أولى طيبة، وأعرب عن الأمل في أن يوفر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حول الإستراتيجية قوة دفع للمفاوضات حول وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

٦ - وقال إن الإرهاب يطعن في صميم المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ويتعين على الدول الأعضاء منع الإرهابيين من شقها وتدميرها. وما تقوم به تلك الدول من جهود في داخل اللجنة هو جزء من عملية الانتصار في الحرب على الإرهاب.

٧ - **السيد أدامو** (النيجر): قال إن حكومته تدين بشدة الأحداث الفظيعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإن كانت قد أدت إلى تعبئة المجتمع الدولي وإلى اعتماد صكوك عديدة ترمي إلى منع وإزالة أحد أكبر التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين، ألا وهو الإرهاب.

٨ - وأضاف أن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب كان تطورا ميمونا حيث أنه دلل على إدراك جميع الدول الأطراف للتهديدات الجسيمة النابعة من الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه. وأعلن أن حكومته تؤيد الإستراتيجية تماما، ولكنها تحث الدول الأعضاء على مواصلة مساعيها لسد الثغرات الرئيسية فيها، وأبرزها خلوها من تعريف واضح ومقبول عموما لمفهوم الإرهاب، لكي يتسنى الانتهاء بنجاح من المفاوضات حول مشروع الاتفاقية الشاملة.

٩ - وأوضح أن سلطات بلده ولئن كانت تهتم بمسائل أخرى تتصل بمحاربة الفقر والنهوض بالتنمية، فقد ساهمت خلال السنة الجارية في الكفاح ضد الإرهاب بالتصديق على ثلاثة صكوك رئيسية لمكافحة الإرهاب. على أنها تعتقد أن أفضل طريقة للقضاء على بلاء الإرهاب هي إزالة أسبابه الكامنة. فالأحوال البالغة الصعوبة، بل واللاإنسانية، التي تعيش في ظلها أكثرية الناس على وجه البسيطة يمكن أن تشجع مثل ذلك السلوك المنحرف. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يراعي في كل نهج يتبعه لمكافحة الإرهاب الجوانب الاقتصادية والإنصاف والعدالة واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

١٠ - **السيد ماليركا دياز** (كوبا): قال إن كوبا تدين بكل حزم جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بكافة أشكالها ومظاهرها، أيا كان مرتكبوها وأيا كان ضحاياها وحيثما ارتكبت، وبغض النظر على دوافعها، بما في ذلك تلك التي تشارك فيها الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. وأضاف أن كوبا لم تسمح ولن تسمح قط باستخدام ترابها الوطني في شن أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو تمويلها ضد أي دولة أخرى، بدون استثناء. وفي الوقت ذاته، فإن كوبا ترفض بقوة استغلال مكافحة الإرهاب كذريعة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وبالمثل، فإنها ترفض تلاعب بعض الدول بالحق الأصيل في الدفاع الشرعي لتبرير القيام بأعمال إرهابية ترعاها الدولة.

١١ - وأضاف أن الإرهاب ظاهرة يتعين أن يكافحها المجتمع الدولي بأسره داخل إطار من التعاون الوثيق، واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك فإن وفد مسرور لإعادة تأكيد الأمم المتحدة لدورها الرئيسي في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، واعتمادها إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. على أن القضاء على الإرهاب سيستحيل إذا اقتصرت الإدانة على بعض أعمال الإرهاب مع التزام الصمت بشأن بعضها الآخر أو التسامح حياله أو تبريره.

١٢ - واستطرد قائلا إن من المهم السعي إلى اختتام المفاوضات حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، من أجل سد الثغرات القانونية الموجودة في ما سبقها من صكوك للأمم المتحدة تتعلق بمنع الإرهاب الدولي وقمعه. كما أن الاتفاقية الشاملة التي توضع بشأن الإرهاب الدولي يجب أن تتضمن تعريفا واضحا ودقيقا لجريمة الإرهاب، بكل أشكالها ومظاهرها، وأن تنص على العناصر المادية والمعنوية للجريمة ومسؤوليات الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين. وينبغي أن لا تستثنى من نطاق تطبيق المعاهدة الشاملة المقبلة أنشطة القوات المسلحة التابعة للدولة التي لا تخضع للقانون الإنساني الدولي لأن هذا الاستبعاد يمكن أن يستخدم لتبرير الأعمال التي تقوم بها بعض الدول بغرض

الإخلال باستقلال دول أخرى. وينبغي أيضا أن تضع الاتفاقية الشاملة تمييزا واضحا بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير.

١٣ - وأعلن أن كوبا تؤيد تأييدا تاما كل ما يبذل من جهود دولية لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. على أن وفده يرى أن أنجع وسيلة لكفالة عدم وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين هي حظر هذه الأسلحة والقضاء عليها بالمرة.

١٤ - وقال إن الشعب الكوبي يقع ضحية منذ ١٩٥٩ لأعمال إرهابية لا تحصى، نتجت عنها وفاة وإصابة آلاف من الناس وألحقت بالبلد خسائر اقتصادية ضخمة. ومن المعروف جيدا أن هذه الأعمال الإرهابية تخطط وتمول وتنفذ من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، التي يتجول فيها بحرية منذ أكثر من أربعة عقود عشرات من الإرهابيين المعروفين والمعترفين، ويشنون الهجمات على بلده بمنأى من العقاب. وأضاف أن وفده يريد يُذَكِّر بأن أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تقضي بأن كل من يؤون الإرهابيين أو يوفرون التمويل لارتكاب أعمال الإرهاب ليسوا أقل ممارسة لجريمة الإرهاب ممن يقومون فعلا بارتكاب أعمال الإرهاب.

١٥ - وذكر أن أورلاندو بوش، أحد الأشخاص المسؤولين عن تفجير طائرة من طائرات الخطوط الجوية الكوبية وهي في الجو منذ ٣٠ عاما، لا يقتصر الأمر على أنه يتجول طليقا في شوارع ميامي، ولكنه أيضا كثيرا ما يظهر في برامج تلفزيونية ويعطي مقابلات للصحف، يتباهي فيها دون إبداء أي ندم بما قام به من أعمال إرهابية عديدة ضد كوبا. وهناك شخص آخر من المسؤولين عن تلك الجريمة هو بوسادا كاريس الإرهابي الدولي سيئ السمعة. والولايات المتحدة ترفض الوفاء بالتزامها الدولي إما بمحاكمته أو بتسليمه إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية لمحاكمته على التهم المسندة إليه. ورغم أن حكومة الولايات المتحدة تقر هي نفسها بأن بوسادا كاريس إرهابي خطير، فإنه قيد الحبس حاليا في تكساس حيث يواجه تهمة وحيدة هي الهجرة غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، أوصى قاض اتحادي منذ بضعة أيام بإطلاق سراحه، ورفض المدعي العام تقديم ما لديه من أدلة دامغة تثبت أن بوسادا كارياس إرهابي معروف.

١٦ - واستطرد قائلا إن من يؤون في أراضيهم لويس بوسادا كاريس وأورلاندو بوش وسواهم من الإرهابيين المعروفين هم أنفسهم من يحتجزون في سجون شديدة التحصين خمسة رجال كوبيين من المناضلين الحقيقيين ضد الإرهاب، هما غيراردو هيرنانديز ورامون لابانيينو وغونزاليز أنطونيو غيرّيرو ورينيه غونزاليز، كل جريرتهم أنهم حاولوا الحصول على معلومات عن جماعات إرهابية تتخذ من ميامي مقرا لها، وذلك لمنعها من ارتكاب أعمال عنف ولإنقاذ أرواح مواطنين ينتمون إلى كوبا والولايات المتحدة.

١٧ - وأعلن أن كوبا لن يهدأ لها بال إلى أن تتم إدانة بوسادا كاريس وأورلاندو بوش وغيرهما من الإرهابيين الذين من شاكلتهم على ما اقترفوه من جرائم. وستواصل كوبا تأييد الطلب المشروع لجمهورية فنزويلا البوليفارية بتسليم بوسادا كاريس إليها. وستواصل شجبها للاحتجاز المفروض على خمسة من أبطال الحرب ضد الإرهاب. ولن يتخلى الشعب الكوبي عن معركته من أجل إعادتهم إلى وطنهم متمتعين بحريتهم وكرامتهم. على أن كوبا ستقوم، مولية الاحترام التام للقانون الدولي، بتقديم دعمها غير المحدود لكل الجهود المخلصة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل محاربة بلاء الإرهاب.

١٨ - **السيد كانو** (سيراليون): قال إن الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره يشكل تهديدا للحضارة. وبرغم الجهود

المتضافرة التي يقوم بها المجتمع الدولي، فإن الإرهاب في ازدياد في جميع أنحاء العالم. وليس هناك أي سبب مهما يكن يمكن أن ينهض تبريرا لأي عمل إرهابي أو هجمات متكررة على السكان المدنيين. وأضاف أن حكومته تدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره أيا كان مرتكبوه وحيثما وقع، ولكنها تعتقد أن ممارسة الدول والشعوب والأفراد لحقوقها المشروعة بموجب القانون الدولي ينبغي ألا تعتبر إرهابا.

١٩ - وأضاف أن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يثبت أن بوسع الدول إذا تحلت بالإرادة السياسية والالتزام أن تجد حلولا توفيقية للمسائل الملحة التي تواجه البشرية. ولو تبدت في الدورة الحالية نفس الروح من الالتزام فسيسهل الانتهاء من الأعمال المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٢٠ - وأشار إلى أن النهج الحالي المتبع في مكافحة الإرهاب لم يحالفه النجاح لأنه لم يتصد للأسباب الجذرية للظاهرة. والإرهاب ليس قصرا على إقليم أو شعب أو دين بعينه؛ فقد ابتلى الكيان الدولي كما تبتلي البراغيث بدن الحيوان. وكل حكة على عضة برغوث تؤدي ببساطة إلى انتقال البرغوث إلى جزء آخر من البدن. ولذلك فإن أفضل طريقة لمعالجة مشكلة الإرهاب هي عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة استجابة موحدة. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات من غير الدول، أن تدعى إلى المؤتمر، الذي يجب أن يكلف بدراسة جميع جوانب الإرهاب، بما في ذلك أسبابه الجذرية.

٢١ - **السيد ماكايات ـ سافويسه** (جمهورية الكونغو): قال إن اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يشكل خطوة ضخمة إلى الأمام في الاستجابة الجماعية لبلاء الإرهاب، الذي لا يمكن القضاء عليه إلا بتضافر العمل الدولي. وحيث أن حكومته ترفض الإرهاب بأي شكل من أشكاله ولأي غرض مهما كان، لأن الإرهاب يقوض الأسس التي تقوم عليها الدول والقيم التي تشكل جزءا من أركان الأمم المتحدة، فقد صدقت على معظم الاتفاقيات ذات الصلة وتسعى بلا كلل من أجل تنفيذ التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتلك التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. وقد قدمت ثلاثة تقارير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٨٣ (٢٠٠١) بشأن الإرهاب (لجنة مكافحة الإرهاب) وأنشأت هيئة تنسيق مشتركة بين الإدارات من أجل تحقيق الانسجام بين أحكام قانون العقوبات وأحكام الصكوك الدولية بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية.

٢٢ - وعبر في هذا الصدد عن امتنان حكومته لما تلقته من مساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وحيث أن التغلب على الإرهاب الدولي يستلزم قيام تعاون أوثق فقد أهاب بجميع المانحين تقديم تمويل كاف لأنشطة المساعدة التقنية، التي لا غنى عنها بالنسبة لبلدان نامية عديدة كثيرا ما تغرق الإجراءات التي تقوم بها على الصعيد الوطني في صعاب تتصل بتدريب الخبراء، وتقنيات تنفيذ الاتفاقيات، وإنشاء وإدارة هيئات للاستخبارات المالية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، إلى جانب الأنشطة التي تضطلع بها هيئات أخرى للأمم المتحدة، تقوم شاهدا على قدرة المنظمة على تعبئة الحكومات وإصدار معايير عالمية ملزمة.

٢٤ - وأعرب عن تأييده للتعليقات الواردة في تقرير اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (A/61/37)، وقال

إنه يترقب الانتهاء بسرعة من المفاوضات حول الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، التي ينبغي أن تتكلل بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٥ - **السيد براتومو** (إندونيسيا): قال إن النجاح في اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ينهض شاهدا على جدية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التماس طرق جماعية لمكافحة بلاء الإرهاب. ويستلزم الأمر المواظبة على تنفيذ تلك الإستراتيجية لكي تحقق نتائج ملموسة.

٢٦ - وعبر عن إدانة حكومته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وقال إنها جعلت مكافحته من الأولويات العليا لسياسة الأمن القومي. وهي تعكف على التماس طرق فعالة للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال التعاون المتعدد الأطراف وإقامة الشراكات العالمية. وأشار إلى أن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن تحقق النصر إلا باتباع نهج شامل ومتوازن يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٧ - وقال إن سلطات بلده سنت عدة قوانين لكبح الإرهاب، وانضمت إلى ستة من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وقدمت تقارير كتابية إلى لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما أنها قامت بالتعاون مع أستراليا بإنشاء مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، الذي سيساعد على تعزيز الأعمال المتضافرة المضطلع بها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٨ - وأعلن أنه يرفض كل فكرة تربط الإرهاب بأي دين أو قومية أو حضارة أو جماعة عرقية، وقال إنه يشير مع القلق إلى تنامي الاتجاه إلى الإيحاء بأن لمثل هذه الصلة وجود. ولذلك فمن الأهمية بمكان إقامة الجسور الثقافية واستخدام الحوار من أجل تعزيز الفهم المتبادل في عملية تضم زعماء المجتمعات المحلية والعلماء ووسائل الإعلام الجماهيري. كما أن الحوار بين الأديان يمثل أداة لتنمية التسامح فيما بين شعوب مختلف الخلفيات الثقافية والدينية. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على زيادة الوعي بمخاطر نزعات الأصولية والتطرف. ومن المهم أيضا لكسب قلوب الناس وعقولهم إبداء الالتزام بحل الصراعات الناجمة عن الاحتلال الأجنبي ومعالجة المظالم المحلية النابعة من التهميش الاجتماعي الاقتصادي.

٢٩ - وأضاف أنه من المهم بالمثل إرساء أساس قانوني قوي لمكافحة الإرهاب. ولذلك فالمأمول أن يكون اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قد ولد قوة دفع تكفي للإسراع بالانتهاء من المفاوضات حول وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في الدورة الحالية. على أن تحقيق مثل تلك النتيجة يستلزم تحقيق تقارب وجهات النظر بشأن تعريف الإرهاب. وقد يعمل عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة على تسهيل توخي المرونة اللازمة لتحقيق ذلك التقارب الذهني.

٣٠ - **السيد كير** (أستراليا): تكلم باسم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا، فقال إن وفود المجموعة تدين كل أعمال الإرهاب، أينما ارتكبت أو أيا كان مرتكبوها أو أيا كان القصد منها. وما شهده العام الماضي من أعمال إرهابية إنما يشير إلى ضرورة أن يبقى المجتمع الدولي متيقظا لتهديد الإرهاب، ومتحدا في إدانته المطلقة له. والإرهاب ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية. ولذلك ترحب بلدان المجموعة باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،

التي تمثل أشمل بيان على الإطلاق تعتمده الجمعية العامة لمكافحة الإرهاب. وقال إن وفود المجموعة تهيب بجميع الدول أن تنفذ الإستراتيجية، وأن تعمل أثناء قيامها بذلك على دحض الأيديولوجيات المتطرفة، التي تعتبر بلدان المجموعة أنها ربما تكون أحد العوامل التي تعمل على انتشار الإرهاب. وذكر أن الإرهاب في صورته العصرية غالبا ما يرتكب على خطأ باسم الدين. وأستراليا وكندا ونيوزيلندا تلتزم بالتصدي للخطر الذي يمثله إرهابيون مثل بن لادن وأيمن الظواهري، اللذين تُعْتَنق أيديولوجيتهما الأصولية عبر الحدود من جانب آخرين يقعون في شراك غوايتها.

٣١ - وذكر أن الإستراتيجية تضم بعض، وإن لم يكن كل، التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/60/825). ولذلك تعتقد بلدان المجموعة أن ذلك التقرير لا يزال يمثل مساهمة قيمة في جهود الأمم المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب. وقال إن البلدان الثلاثة تؤيد بقوة أعمال مكافحة الإرهاب الجارية في اللجان المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك القرارات وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. غير أن تلك الالتزامات يمكن أن تلقى أعباء باهظة على عاتق البلدان النامية الصغيرة، مثل البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ. وأضاف أن القلق لا يزال يخالج بلدان المجموعة بشأن الأعباء الكثيرة لما تطلب الهيئات الفرعية لمجلس الأمن تقديمه من تقارير بشأن مكافحة الإرهاب، وتهيب بالمجلس أن ينظر في وضع وسائل للحد من تلك الأعباء.

٣٢ - وذكر أن الأمم المتحدة أثبتت فعاليتها في إنشاء معايير لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، ولكن ينبغي سد الثغرات التي لا تزال باقية في الإطار القانوني من أجل منع وقوع هجمات إرهابية في المستقبل. وينبغي لجميع الدول أن تنضم أطرافا إلى الاتفاقيات الإثنتي عشرة القائمة بشأن الإرهاب. وفي الوقت ذاته، يجب على الدول أن تضاعف جهودها بغية الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي وبذلك تثبت التزامها القاطع بتجريم جميع الأعمال الإرهابية والتعاون في محاكمة المسؤولين عن ارتكابها.

٣٣ - واستطرد قائلا إن بلدان المجموعة تشارك بنشاط على الصعيد الإقليمي في مكافحة تهديد الإرهاب. ففي كندا، يقدم برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب التدريب والتمويل والمعدات والمساعدة التقنية والقانونية إلى سائر الدول لتمكينها من منع النشاط الإرهابي والتصدي له بطريقة تتمشى مع المعايير الدولية لمكافحة الإرهاب وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. كما تكرس نيوزيلندا أموالا للمساعدة على بناء القدرات لمكافحة الإرهاب في منطقة المحيط الهادئ. وتقوم نيوزيلندا سنويا بعقد الفريق العامل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمنتدى جزر المحيط الهادئ، كما أنها من المؤيدين بقوة للحوار الإقليمي بين الأديان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي يرمي إلى معالجة بعض العوامل الكامنة التي يمكن أن تؤدي الإرهاب.

٣٤ - وذكر أن أستراليا اعتمدت مجموعة شاملة من التدابير وأنها تخصص أموالا لبناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. كما أقامت الوكالات الأسترالية تعاونا مكثفا مع نظرائها على الصعيد الإقليمي في مجالات رئيسية لمكافحة الإرهاب مثل إنفاذ القانون والدفاع ومراقبة الحدود وأمن النقل والرقابة المالية والاستخبارات والشؤون القانونية. وستواصل المجموعة العمل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وبالتعاون الوثيق مع سائر الدول، من أجل التغلب على الخطر الفادح للإرهاب.

٣٥ - **السيد بوبكوف** (بيلاروس): قال إن الإرهاب أصبح واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي وأمن البشرية واستقرار المؤسسات الاجتماعية والسياسية في جميع مناطق العالم. وكانت الأعمال البربرية التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إيذانا ببدء مرحلة جديدة في مكافحة جميع مظاهر الإرهاب، ووضعت أمام المجتمع الدولي خيارين لمكافحة ذلك البلاء: طريق القوة أو طريق السلام. وبالرغم من اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أرسى أسس إقامة تحالف عالمي مسالم ضد الإرهاب، فقد أعطيت الأولوية لأساليب القوة في قهر الإرهاب.

٣٦ - واستطرد قائلا إن إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، رغم أنها لم تلب تماما مصالح جميع الدول، فإنها تشهد على إدراك المجتمع الدولي لاستحالة قمع الإرهاب بالقوة وحدها. وميزة تلك الإستراتيجية أنها تحتوي على تدابير لا يقتصر غرضها على حرمان الإرهابيين من وسائل القيام بأعمالهم المشؤومة، وإنما هي ترمي أيضا إلى القضاء على الأسباب الكامنة للإرهاب. وسيمكن تنفيذ الإستراتيجية من التغلب على المثالب والتحيزات التي تشوب التحالف العالمي المعادي للإرهاب.

٣٧ - وأعرب عن إدانة حكومته للإرهاب كوسيلة لشن نضال سياسي، حتى وإن كان ذلك النضال يرمي إلى تحقيق أهداف عادلة. غير أن السخط المبرر للمجتمع الدولي على الهجمات الوحشية التي يرتكبها الإرهاب الدولي يجب ألا يتخذ وسيلة للانتقاص تدريجيا من الحقوق المشروعة للدول والشعوب. ويجب مراعاة القانون الدولي كما يجب المحافظة على حقوق الإنسان وحرياته لدى محاربة الإرهاب.

٣٨ - وقال إن حكومته تسعى إلى التعاون الوثيق مع لجان مجلس الأمن الرئيسية الثلاث التي تشترك في مكافحة الإرهاب، كما أنها طرف في الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة بشأن مكافحة الإرهاب. ويقوم بلده حاليا باتخاذ إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وعلاوة على ذلك، تقدم حكومته كامل دعمها لقرارات مجلس الأمن بشأن محاربة الإرهاب وتوسيع نطاق الحوار فيما بين الثقافات.

٣٩ - وأضاف أنه يتعين على الدول أن تتعاون تماما في النضال ضد الإرهاب وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. والهدف الرئيسي من ذلك التعاون هو تحديد الجهات التي تساند الإرهاب أو تشارك في تمويل أعمال الإرهاب أو التخطيط لها أو ارتكابها أو تنفيذها، أو تلك التي توفر الملاذ الآمن للإرهابيين. وسيوفر اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي أسلم أساس للنضال المشترك ضد الإرهاب بسد الثغرات الخطيرة القائمة في المعايير القانونية الدولية وبإعطاء معنى جديدا لحملة قمع الإرهاب. وأعرب عن الأمل في التوصل قريبا إلى توافق آراء حول مشروع الاتفاقية، وفي أن لا تقف الخلافات في الرأي بشأن بعض أحكامها عقبة في وجه المحافظة على سلامة النص. وتحقيقا لهذه الغاية، حث على عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الإرهاب.

٤٠ - وأعلن أن بيلاروس على استعداد للتعاون في النضال ضد الإرهاب على الصعيد الإقليمي أيضا، ولهذا الغرض فإنها تشارك في أنشطة مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ويتعين على أوروبا أن تتصرف بطريقة أكثر وحدة من أجل مواجهة تهديد الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود. ورغم عدم تمكن حكومته من الانضمام إلى جميع الصكوك القانونية الدولية وبرامج مكافحة الإرهاب لمجلس أوروبا لأنها مغلقة ولا تنص على مشاركة كل المساهمين في حفظ الأمن الأوروبي، فإنها تسير على سياسة هادفة ترمي إلى وقف مد الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا الغربية، حيث أن هناك

أسبابا تحمل على الاعتقاد بأن مثل تلك الهجرة تعمل على مساندة الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرى أن الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الجريمة والإرهاب ينبغي أن لا تكون مغلقة، وينبغي أن تسمح الاتفاقيات التي تعتمدها المنظمات الدولية ذات الصبغة الإقليمية بانضمام جميع دول المنطقة إلى آليات التعاون المنشأة بموجبها.

٤١ - **السيد عراض** (البحرين): أعرب عن ترحيب البحرين بتشديد تقرير الأمين العام المعنون ''الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لإستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب'' على أن النضال ضد الإرهاب ينبغي أن لا يتخذ ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان وحرياته، وأن يراعي التقيد بالقانون الدولي، وأن يتصدى للأسباب الجذرية للإرهاب. كما أعرب عن ترحيب وفده باعتماد الجمعية العامة إستراتيجية لمكافحة الإرهاب تتسم بالصبغة العالمية وتواجه الإرهاب مواجهة مباشرة، وعن امتداحه لمجلس الأمن لاتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وسائر القرارات ذات الصلة.

٤٢ - وأوضح أن الإرهاب لا يرتبط بديانة أو ثقافة أو جماعة عرقية معينة، وقال إن البحرين تعترض على محاولات ربط الإرهاب بالإسلام، الذي هو في جوهره دين اعتدال وانضباط. وأشار إلى أن البحرين طرف في إحدى عشرة اتفاقية من الاتفاقيات الدولية الثلاث عشرة المتصلة بالإرهاب، وإنها تستضيف فرقة عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للإجراءات المالية، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وتواصل العمل بالتنسيق مع جاراتها ضمن إطار اتفاقية مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٤). وذكر أن الدورة الحالية للجمعية العامة ينبغي أن تعتمد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب تنطوي على تسوية كل المسائل المعلقة، بما فيها تعريف الإرهاب وتمييزه عن النضال المشروع للشعوب من أجل الاستقلال، كما ينبغي أن تعقد مؤتمرا رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب.

٤٣ - **السيد لوبر** (سويسرا): أعرب عن ترحيب وفده باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، لأنها تزود المنظمة، للمرة الأولى في تاريخها، بخطة عمل شاملة لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي. وقال إن سويسرا تأمل أن تمضي الأمم المتحدة، دون تأخير، إلى اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، التي ستكون استكمالا للاتفاقيات والبروتوكولات الثلاثة عشر القائمة. وأضاف أن وفده يأسف لأن الاختلافات في الرأي بين الدول الأعضاء حول مسائل أساسية مثل تعريف الإرهاب لم تفض بعد، وأنه يأمل أن تستأنف الأعمال المتعلقة بالاتفاقية بنفس روح التعاون الدولي التي سادت أثناء المناقشات التي جرت حول الإستراتيجية. وسيكون من دواعي ترحيب سويسرا أن يتم إنشاء فريق عامل مخصص لهذا الغرض، بغية الانتهاء من وضع الاتفاقية بحلول موعد افتتاح الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، على أكثر تقدير.

٤٤ - وقال إن الإستراتيجية تتميز بالتوازن والاتساق، وإنه يتعين الآن على المجتمع الدولي أن يقيم الهياكل اللازمة لتنفيذها على الصعيدين الدولي والوطني. وأضاف أن إضفاء الصفة الرسمية على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب كجزء من الأمانة العامة يشكل خطوة أولى مشجعة في هذا الاتجاه. والإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تشدد على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وهو ما تعتقد سويسرا أنه عنصر ضروري لتعزيز مشروعية أعمال مكافحة الإرهاب. ويلزم، مثلا، وضع إجراءات شفافة لإدراج الأشخاص في قوائم الأمم المتحدة للعقوبات ورفعهم منها. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفده بإصدار كتاب أبيض بعنوان ''تعزيز الجزاءات المحددة

الأهداف من خلال إجراءات عادلة وواضحة'' الذي كلف بلده بالاشتراك مع ألمانيا والسويد بوضعه، وذلك باعتباره الوثيقة A/60/887.

٤٥ - **السيدة باكيونو** (بوركينا فاصو): قالت إن مما لا شك فيه أن الإرهاب يشكل حاليا أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين، ويشاطر بلدها الاعتقاد بأنه ما من دولة تستطيع أن تقاوم الإرهاب بمفردها. والأمم المتحدة عليها دور محوري في تنسيق النضال ضد الإرهاب، الذي يجب، بطبيعة الحال، أن يمارس في ظل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. على أن النجاح في ذلك سيتوقف في جزء منه على الترسانة القانونية المتاحة للدول. وعليه ينبغي ألا تدخر البلدان جهدا في فض ما تبقى من خلافات وأن تتوصل إلى توافق آراء حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، التي يجب أن تكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

٤٦ - وأوضحت أن المعركة ضد الإرهاب يجب أن تدور على عدة جبهات، وأن تتصدى لمختلف مظاهره، وبخاصة أسبابه الجذرية. ولذلك فإن وفدها يرحب باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويهيب بجميع الدول الأعضاء أن تلتزم تماما بتنفيذها من خلال اتخاذ تدابير عملية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٤٧ - وعبرت عن امتنان بوركينا فاصو لما تبذله وكالات الأمم المتحدة وسائر الوكالات الدولية من جهود لمساعدة الدول في تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب. وقد شارك بلدها في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري لبلدان غرب أفريقيا ووسطها حول الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في مدريد في أيار/مايو ٢٠٠٦، وفي الحلقة الدراسية التدريبية لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي انعقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتمشيا مع الإعلانات وخطط العمل التي اعتمدت في هذين الاجتماعين، تحث بوركينا فاصو الدول والمنظمات الدولية على تشجيع قيام حوار مستمر والاضطلاع بأنشطة مشتركة بغية تعزيز تعاونها من أجل منع الإرهاب وقمعه على نحو فعال.

٤٨ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن المجموعة تعيد تأكيد إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأضاف أن مجموعة ريو تقر بأن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يمثل أحد أهم الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة من أجل تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول في مجال محاربة الإرهاب، كما أنها تعيد تأكيد استعدادها للمساهمة على نحو فعال في تنفيذ الإستراتيجية. وتهيب بلدان مجموعة ريو بجميع الشركاء والمجتمع الدولي ككل جعل هذه الخطوة الهامة أساسا لعملية شاملة وديناميةترمي إلى وضع مبادرات مشتركة موفقة وإنشاء قدرات مشتركة لمواجهة التحديات الجديدة التي تنشأ في مجال مكافحة الإرهاب.

٤٩ - وأضاف أنه من المهم في تنفيذ الإستراتيجية مراعاة اتباع نهج كلي يشمل الجانب الوقائي من مكافحة الإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، تقر مجموعة ريو بالحاجة إلى سياسات لتشجيع القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والديمقراطية والرخاء العالمي وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، فضلا عن تسوية المنازعات بالطرق السلمية والقضاء على الاحتلال الأجنبي وعلى القهر. وينبغي أن تشمل مثل تلك السياسات تدابير ترمي إلى تحسين الفهم بين الحضارات وكفالة احترام جميع الأديان والحضارات.

٥٠ - واستطرد قائلا إن مجموعة ريو تهيب بالدول الأعضاء أن تقوم بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي، وأن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد

باستخدامها في العلاقات الدولية. كما أن كل إجراءات تتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وإن كان يجب التسليم بأن الأعمال الإرهابية نفسها تشكل تهديدا للحق في الحياة والحرية والأمن، يؤدي إلى الازدراء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية. ويتعين على جميع الدول في مكافحتها للإرهاب أن تتقيد تماما بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وأن تحترم القانون الدولي، وبخاصة قانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. ومما يؤسف له أن مثل ذلك التقيد لا يسير على نمط واحد في جميع أجزاء المجتمع العالمي. فلقد وقعت إساءات جسيمة في هذا الصدد ولا يزال وقوعها مستمرا.

٥١ - وأضاف أن بعض جهود مكافحة الإرهاب قد أسفرت هي نفسها عن وقوع ضحايا مما أدى إلى تفاقم المأساة. وبالرغم من أن معظم ما يسمى ''الأضرار الجانبية'' يصنف بأنه غير مقصود، فإنه يجب أن يكون هناك التزام قوي بتجنب مثل تلك الحوادث وتلافي الآثار المستديمة التي تنجم عنها. كما أن أنظمة الجزاءات المتصلة بالإرهاب يجب أن تطبق في ظل الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وكرامة الأفراد. ويجب مراعاة الأصول القانونية وسيادة القانون بدقة من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة التي تشمل ولاياتها مكافحة الإرهاب، ولا سيما لجنة مكافحة الإرهاب. وتسلم مجموعة ريو بالحاجة إلى تحسين إجراءات اللجنة من أجل كفالة احترام الأصول القانونية وحق جميع الأطراف في سماع أصواتهم.

٥٢ - وذكر أن مجموعة ريو تشدد على أهمية الانتهاء سريعا من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأضاف أن المجموعة تعتقد أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الاتفاقية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، وأنه يمكن عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها تحث على مضاعفة الجهود من جانب اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠.

٥٣ - وقال إن مجموعة ريو تحيط علما بالتوصية التي قدمها الأمين العام في تقريره عن ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي'' (A/61/210) بشأن تبسيط عملية تقديم التقارير، وستقوم بدراسة كلا من الاقتراح والآثار الذي قد تترتب عليه فيما يتعلق بإتاحة المعلومات لأعضاء الجمعية العامة. وأعرب عن أمل مجموعة ريو في قيام تنسيق واتساق أكبر بين مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل كفالة تلقي الدول الأعضاء لآخر المعلومات بشأن الموضوع.

٥٤ - **السيد جيتاهون** (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا تدين كل أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكاله ومظاهره وترفضها رفضا مطلقا. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي ينبغي أن تكون، مشفوعة بسائر صكوك الأمم المتحدة بشأن الإرهاب، بمثابة منهاج لمضاعفة محاربة التهديد العالمي للإرهاب.

٥٥ - وذكر أن إثيوبيا قامت، شأنها شأن جمهرة من البلدان التي تأثرت ببلاء الإرهاب، بمضاعفة جهودها لمكافحة الإرهاب من خلال سن التشريعات والقوانين وسائر التدابير المناسبة الرامية إلى منع الهجمات الإرهابية، والقبض على المذنبين وتقديمهم للعدالة، وتعزيز أمن الطيران والحدود، ووضع مشاريع لتشريعات وطنية إضافية، وتطبيق القيود القانونية على المشتبه فيهم الذين تحددت هويتهم، وكفالة الرقابة المالية الصارمة وتوقيع معاهدات ثنائية لتبادل تقديم المساعدة القانونية.

٥٦ - وأوضح أن التقيد العام بالصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب يشكل جانبا حاسما من تعزيز التعاون

الدولي في مجال التصدي للتهديد العالمي للإرهاب. وتعمل إثيوبيا بنشاط من أجل التصديق على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب. كما أن تعزيز قدرة الدول على التصدي الفعال لتحديات الإرهاب ينبغي أن يحظى بأولوية عالية. وفي أفريقيا، فإن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وبرنامج بناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب، التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي أنشئ في الآونة الأخيرة، يمثلان معلمين هامين يستحقان الدعم المستمر من هيئات الأمم المتحدة.

٥٧ - وقال إن مسألة بناء قدرات الدول من أجل دحر الإرهاب تحتل مكانا بارزا في الإستراتيجية الشاملة التي يقترحها الأمين العام لإقناع الناس بعدم الالتجاء إلى دعم الإرهاب، وحرمان الإرهابيين من وسائل شن الهجمات، ومنع الدول من دعم الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان. وأعلن أن إثيوبيا ستقوم بتنفيذ جميع جوانب ذلك النهج الشامل لمكافحة الإرهاب، وهي تضم صوتها إلى صوت الوفود الأخرى في الحث على اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة دون مزيد من التأخير.

٥٨ - **السيد تاتشي ـ مينسون** (غانا): قال إن التصدي للإرهاب هو أحد التحديات المحورية في القرن الحادي والعشرين. ولذلك فإن وفده يرحب باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي توفر أساسا لعلاج الأحوال المؤدية إلى نشوء الإرهاب، وفي الوقت ذاته احترام حقوق الإنسان. كما أنها علامة على تصميم المجتمع الدولي على الوقوف صفا واحدا فيما يبذله من جهود لمكافحة الإرهاب.

٥٩ - وأعرب عن الأمل في أن توفر الإستراتيجية حافزا للمفاوضات حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، فمما يؤسف له أن الخلاف حول بضع مسائل معلقة عطل الانتهاء من وضع النص. وأعاد تأكيد رأي وفده القائل بأن إدانة ''الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه'' ـ وهي الصيغة المستعملة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ـ ينبغي أن تكون هي الأساس الذي يقوم عليه تعريف للإرهاب في مشروع الاتفاقية. كما أن هذه الصيغة يمكن أن تساعد على الخروج من المأزق القائم بشأن مسائل أخرى.

٦٠ - وأضاف أن النص ينبغي أن يوضح أنه ليست هناك قضية أو أيديولوجية أو ديانة أو عقيدة أو ظلامة تبرر القتل المتعمد والوحشي للمدنيين وغير المحاربين. ويجب أن يكون تعريف الإرهاب تعريفا قانونيا محضا؛ وبعبارة أخرى، يجب أن لا يكون مصطبغا بأية اعتبارات سياسية أو دينية أو ثقافية أو غيرها. كما ينبغي أن يكون من أهداف مشروع الاتفاقية إنشاء آليات لجبر أضرار ضحايا الأعمال الإرهابية. ويجب أن يكون هناك تمييز واضح بين الضحية والمجرم. ومن شأن إدراج هذه المبادئ الخروج بنص يتمتع بسلطة أدبية وبالمصداقية.

٦١ - واختتم كلامه قائلا إن الإرهاب يهدد كامل أساس الحضارة والتقدم المحرز طوال عصور في ميادين عديدة من ميادين السعي الإنساني. ولذلك ينبغي بذل كل جهد من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الاتفاقية.

٦٢ - **السيد الأدهمي** (العراق): قال إن العراق يؤيد اتخاذ كل ما يلزم من تدابير للقضاء على بلاء الإرهاب. وهو يشاطر الأمين العام رأيه، الوارد في تقريره المعنون ''الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لإستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب'' (A/60/825)، من أنه مهما تكن المظالم التي يدعي الإرهابيون أنهم ينتقمون لها، فإنه لا يمكن تبرير الإرهاب، وأن على الأمم المتحدة التمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في

هذا الصدد. وأوضح أن اهتمام العراق بالمسألة ليس مجرد اهتمام تجريدي، حيث أنه يتعرض يوميا لأعمال إرهاب تنال من مواطنيه بوحشية وتعوق جهود التعمير. وكل من القوانين الوطنية لمكافحة الإرهاب، من قبيل قانون المصارف وقانون مكافحة الإرهاب اللذين سنهما العراق في الآونة الأخيرة، والتعاون الدولي، له لزومه في مكافحة الإرهاب. على أنه بالرغم من أهمية اعتماد صكوك وقرارات دولية، فإن على المجتمع أن يقوم أيضا بدراسة العوامل التي تدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب هذه الأفعال الأثيمة، وهي مسألة يتعرض لها تقرير الأمين العام عندما يقول إن كل إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب يجب أن تشمل عنصرا طويل الأجل يعالج الأحوال التي تفضي إلى استغلالها من جانب الإرهابيين. وسيبقى الإرهاب ملازما لنا إلى أن تتم معالجة أسبابه ودوافعه الكامنة.

٦٣ - **السيد ماركيمان** (ماليزيا): رحب بما تم في الآونة الأخيرة من اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمناهضة الإرهاب وخطة العمل التي تضمنتها. وأثنى أيضا على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحديد الاحتياجات اللازمة لتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ الصكوك الدولية لمناهضة الإرهاب ولتوفير آلية للاتصال بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة.

٦٤ - وأعاد تأكيد التزام ماليزيا باتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة الإرهاب الدولي. ووفقا لما أقرت به الإستراتيجية، فإن التغلب على الأحوال التي تفرخ التطرف وتشجع الالتجاء إلى العنف يستلزم أن تشمل تلك الإجراءات منظورات سياسية وإنسانية واقتصادية واجتماعية.

٦٥ - وأشار إلى أن ماليزيا تعمل في سبيل الانضمام إلى جميع اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها لمناهضة الإرهاب. وقد صدقت في الآونة الأخيرة على البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، وتتوقع الانضمام بحلول نهاية ٢٠٠٦ إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن. كما يجري العمل على إدخال تعديلات تشريعية لكفالة التقيد بسائر الالتزامات ذات الصلة.

٦٦ - واسترسل قائلا إن ماليزيا تقوم فضلا عن ذلك بمواصلة جهودها لإبرام معاهدات مع البلدان المهتمة بالأمر بشأن تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين. وقد تم الآن التوقيع من جانب الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الاتفاقية المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية فيما بين أعضاء الرابطة وأصبحت نافذة المفعول فيما بين أربعة منهم يشملون ماليزيا. كما تعمل ماليزيا مع شركائها الأعضاء في الرابطة على وضع اتفاقية للرابطة بشأن مكافحة الإرهاب، تمشيا مع برنامج عمل فيينتيان لإقامة مجتمع أمن في منطقة الرابطة.

٦٧ - وأعلن أن ماليزيا باقية على التزامها بإنجاز مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب، وتحث أعضاء اللجنة على مواصلة جهودهم من أجل حل المسائل المعلقة. وتحقيقا لهذه الغاية فإن ماليزيا تأمل أن ينعقد أثناء الدورة الحالية الفريق العامل التابع للجنة السادسة. وفيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، قال إن من رأي ماليزيا أن الأعمال التحضيرية لمثل ذلك المؤتمر ينبغي أن تسير بالترادف مع مواصلة المداولات حول مشروع الاتفاقية. وينبغي كذلك النظر في نهج بديلة، حسب ما ذكره الوفد مقدم الاقتراح.

٦٨ - **السيد سامي** (مصر): قال إنه ولئن كانت الأمم المتحدة قد حققت نجاحا ملحوظا في إرساء الأساس القانوني لتجريم الإرهاب وتوسيع نطاق التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، فلا يزال يلزم بذل مزيد من الجهود. وإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تقر بأن

الإرهاب ليس مجرد مسألة أمن تجري معالجتها في مجلس الأمن ولجان الجزاءات، وإنما هو يشكل ظاهرة متعددة الأوجه ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. والأمم المتحدة هي المكان المناسب لتناول تلك الأبعاد، ويلزم أن تقوم الأمم المتحدة في الفترة القادمة بإنجاز مهمتين. الأولى هي الانتهاء من وضع نص مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. وسيقتضي ذلك التقريب بين الخلافات القائمة ولا سيما حول المادة ١٨، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا إذا توخيت المرونة من جانب جميع المعنيين. والمفتاح الرئيسي للحل هو وضع تمييز واضح بين النظام القانون للاتفاقية باعتبارها صكا من صكوك القانون الجنائي الدولي، والنظام الإنساني الدولي الذي يحكم العلاقات بين الأطراف المتحاربة.

٦٩ - وأضاف أن المهمة الثانية هي أن تقوم الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وذلك يتطلب تضييق الشقة القائمة بين الشمال والجنوب ومعالجة الأسباب الكامنة للإرهاب، وأهمها احتلال أراضي الآخرين بالقوة وارتكاب أعمال إرهاب الدولة تحت ستار تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ويلزم التصدي للإرهاب بطريقة تحد من الإصابات التي تنجم عن محاربة الإرهاب، وهي تفوق الإصابات يحدثها الإرهاب نفسه. ويلزم أيضا تعميق الحوار بين الثقافات من أجل إنهاء شعور بعض الأديان والثقافات بالامتياز علي غيرها.

٧٠ - **السيد كويلهو** (أنغولا): قال إن الإرهاب يواصل النيل من الأرواح البشرية بما لا سبيل إلى تعويضه في جميع أنحاء العالم. وإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في الآونة الأخيرة يمكن أن تتخذ أساسا لممارسة التعاون اللازم للنجاح في مكافحة الإرهاب. وأنغولا تضم صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وليست هناك قضية يمكن على الإطلاق أن تكون مبررا للقتل المتعمد للناس الأبرياء.

٧١ - وأضاف أن أنغولا، وفاء منها بالتزاماتها الدولية وكجزء من جهودها لمكافحة الإرهاب، قامت بالتصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، كما تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على سائر الصكوك القانونية ذات الصلة. وتقوم أيضا باتخاذ الإجراءات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف تمشيا مع اتفاقات مكافحة الإرهاب المبرمة في داخل إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

٧٢ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال إن استمرار ارتكاب أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم ينهض تذكيرا مؤلما بأن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا لجميع الدول والشعوب. وأعرب عن الأسف لإزهاق أرواح الأبرياء وعن تعازيه لأسر الضحايا.

٧٣ - وأضاف أن كازاخستان دأبت دائما على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ولكنها تسلم بأنه ليس هناك بلد يستطيع محاربة الإرهاب بمفرده. ولذلك ترحب حكومته بما تم في الآونة الأخيرة من اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقال إنه مما يخدم المصلحة الجماعية للكل أن يتم الانتهاء من المفاوضات بشأن وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٧٤ - وأشار إلى أن القضاء على الفقر والبطالة والأمية والتمييز وسيلة أساسية لمنع الإرهاب. كما ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام لتحقيق التنمية المستدامة والأثر الاجتماعي الاقتصادي للعولمة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يراعى في مكافحة الإرهاب التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تتم بطريقة تتلافى ربط الإرهاب بأية حضارة أو جماعة عرقية أو ديانة بعينها.

٧٥ - وأعرب عن تأييد وفده التام للدعوة إلى تشجيع الحوار والتسامح والفهم فيما بين الحضارات كوسيلة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الشأن، استضافت كازاخستان

في الآونة الأخيرة المؤتمر الثاني لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي وافق المشاركون فيه على أن استخدام العنف باسم الدين أمر لا يمت بصلة إلى الفهم الصحيح للدين، ويشكل تهديدا للإنسانية. كما أكدوا أهمية الحوار فيما بين الأديان. وقد عمم الإعلان الذي اعتمده المؤتمر كوثيقة من وثائق الدورة الحادية الستين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن (A/61/378-S/2006/761).

٧٦ - وأوضح أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، تلعب دورا حاسما في جهود مكافحة الإرهاب. ويضم المؤتمر حاليا ١٨ دولة عضوا و٨ دول بصف المراقب. وفي اجتماع القمة الثاني للدول الأعضاء في المؤتمر، الذي انعقد في ألماتي في ٢٠٠٦، تم اعتماد إعلان بشأن القضاء على الإرهاب وتشجيع الحوار فيما بين الحضارات (A/60/910-S/2006/444).

٧٧ - وذكر أن كازاخستان باقية على التزامها بالعمل مع سائر الأعضاء من أجل مكافحة تهديد الإرهاب.

٧٨ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إن الإرهاب يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين اللذين أنشئت الأمم المتحدة لصونهما. ولذلك فهو يتطلب استجابة جماعية قوية العزم من جانب المجتمع الدولي. وإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تمثل تماما مثل تلك الاستجابة. على أن نجاح الإستراتيجية يتطلب أن تكون قادرة على التجاوب مع الأساليب الدائمة التغير التي يستخدمها الإرهابيون.

٧٩ - وامتدح الجهود الجاري الاضطلاع بها من جانب لجان مجلس الأمن ومختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الانسجام والتوافق فيما بين ما تقوم به من إجراءات لمكافحة الإرهاب. ورحب أيضا باعتزام الأمين العام إضفاء الصفة الرسمية على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وأشار إلى مبادرة هامة أخرى هي الاجتماع الذي عقد في الآونة الأخيرة لوزراء خارجية دول غرب ووسط أفريقيا والذي نظمته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم من حكومة إسبانيا، وأصدر إعلانا وخطة عمل للتعاون في محاربة الإرهاب.

٨٠ - وأضاف أنه يلزم توفير مزيد من الموارد من أجل تقديم المساعدة التقنية لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. على أن اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن مناهضة الإرهاب، بالإضافة إلى مختلف الاتفاقات الثنائية والإقليمية السارية في جميع أنحاء العالم، تمثل أداة قوية في جهود مكافحة الإرهاب. وقال إن وفده يدعو جميع الدول إلى التصديق على تلك الصكوك وتنفيذها بالكامل.

٨١ - وأثنى على الأعمال التي تم الاضطلاع بها حتى الآن فيما يتعلق بالاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، وقال إنه يتعين المحافظة على قوة الدفع من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي حول النص، بما في ذلك وضع تعريف واضح للإرهاب. ولا يزال وفده يرى أن كفاح الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي لا يمكن أن يُشَبَّه بالإرهاب. غير أن هذا الحق الأساسي يجب أن يمارس داخل حدود القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يجب توخي الاحترام الشديد لمختلف صكوك حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. وفي الوقت ذاته، ينبغي المواظبة على ممارسة الحوار فيما بين الأديان والثقافات والحضارات من أجل العمل على تحقيق الفهم والانسجام فيما بين الشعوب. وستواصل السنغال القيام بدورها في جهود مكافحة الإرهاب.

٨٢ - **السيد جينبابيف** (قيرغيزستان): تكلم باسم منظمة شنغهاي للتعاون، فقال إن الإرهاب، الذي تدينه المنظمة بكل أشكاله ومظاهره، لا يزال يمثل أحد أخطر التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين. وتزايد عدد البلدان والمناطق التي تتأثر بالإرهاب، والوسائل الدائمة التغير التي يستخدمها الإرهابيون أمر يتطلب استجابة عالمية منسقة. ويجب أن تجري محاربة الإرهاب بالتقيد التام بمقاصد ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة وسائر معايير القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحقوق الإنسان. وينبغي تلافي ازدواج المعايير، كما ينبغي مقاومة كل محاولة للربط بين الإرهاب وحضارة أو جماعة عرقية أو ديانة بعينها. ومن الأهمية بمكان أيضا تشجيع الحوار فيما بين الثقافات والحضارات من أجل العمل على تحقيق الاحترام والفهم المتبادلين.

٨٣ - وأوضح أن فعالية محاربة الإرهاب تتطلب أن تكون التدابير الوقائية مصحوبة بتدابير تشريعية وتدابير لإنفاذ القانون، فضلا عن القيام بجهود لمعالجة الأحوال التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب. وينبغي تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مقاومة الإرهاب من خلال كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأعرب عن ترحيب منظمة شنغهاي للتعاون باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبخاصة التدابير العملية التي تقترحها فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية.

٨٤ - وأشار إلى أن منظمته تعطى أولوية منذ قيامها لتعزيز آليات الأمن في مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة. وقد تم التوقيع في الاجتماع الأول لرؤساء الدول الأعضاء في منظمته المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١ على اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية. وهذه الاتفاقية تتضمن، لأول مرة على الصعيد الدولي، تعريفات للإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف. وعلى سبيل المتابعة، أقيم الجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب في طشقند وأسندت إليه مسؤولية تنسيق جهود الدول الأعضاء في المنظمة لكفالة الأمن وتعزيز التنمية المستدامة، تمشيا مع اتفاقية شنغهاي وإطار التعاون في مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف المعتمدين في مؤتمر قمة منظمة شنغهاي الذي انعقد في ٢٠٠٥.

٨٥ - وذكر أن كازاخستان والصين أجريتا بنجاح في ٢٠٠٦ تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وكان من التطورات الهامة التي وقعت في الآونة الأخيرة الموافقة على إمساك سجل وحيد للأشخاص المطلوبين في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي بسبب جرائم تتصل بالإرهاب أو النزعات الانفصالية أو التطرف والأشخاص المشتبه في ارتكابهم لمثل تلك الجرائم.

٨٦ - وأضاف أن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي تعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي من أجل منع التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية ونشر أيديولوجية الإرهاب والتطرف. وقد اعتمد مؤتمر قمة رؤساء دول المنظمة الذي انعقد في ٢٠٠٦ بيانا وجه الانتباه إلى موضوع أمن المعلومات الدولية، بما في ذلك الحاجة إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية.

٨٧ - واستطرد قائلا إن منظمة شنغهاي تولي اهتماما خاصا لمسألة منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، فإنها ترحب بما تم في ٢٠٠٥ من اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وتأمل أن يبدأ نفاذها قريبا.

٨٨ - وقال إن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من شأنه أن يعمل على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، فمما له أهميته الحيوية الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن. والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في تلك المهمة، ولا سيما بتقاسم خبرتها فيما يتعلق بالتفاوض حول وضع تعريف للإرهاب لأغراض اتفاقية شنغهاي.

٨٩ - **السيد تاجيما** (اليابان): قال إنه إذا كان المجتمع الدولي قد أحرز تقدما ثابتا في جهوده لمكافحة الإرهاب، فإن الإرهابيين قد ابتكروا وسائل جديدة للعمل أصبحت أكثر تنوعا. وبالنظر إلى التحديات المستمرة التي أدى ذلك بالمجتمع الدولي إلى مواجهتها، فإنه يلزم زيادة تحسين

إستراتيجية مكافحة الإرهاب من خلال التنسيق الدولي. وأعرب عن ترحيب اليابان باعتماد الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء، التي تمثل إنجازا بارزا في الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في ذلك الميدان، وتوجه رسالة موحدة من دولها الأعضاء. وقال إنه يرحب بالمقترح الداعي إلى إضفاء الصفة الرسمية على فرقة العمل التي أنشئت في هذا الصدد؛ إذ سيكون لها دور هام في تنسيق الإستراتيجية وتنفيذها، بما ذلك من خلال بناء القدرات في البلدان النامية. واليابان من ناحيتها مستعدة للمساهمة في تحقيق تجانس أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالسعي إلى تجنب الازدواج والتداخل. وشدد على أنه من الأهمية بمكان إنشاء إطار دولي لمحاكمة المسؤولين عن الأعمال الإرهابية، وعلى أن المهمة الأولى للجنة تصبح من ثم هي المضي قدما في وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي بغية إبرامها في وقت مبكر.

٩٠ - **السيدة ماليسيلا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن بلدها اتخذ خطوات عملية للمساهمة في الحرب التي تشن على الإرهاب على الصعيد العالمي. فقد سن قانونا لمكافحة الإرهاب، عدل قوانين أخرى لكي تصبح متمشية معه؛ وصدق على ثمانية صكوك اتفاقيات وبروتوكولات من الصكوك الإثني عشر ذات الصلة، وبدأ عملية التصديق على الصكوك الأربعة المتبقية. وعلى الصعيد الإقليمي، صدق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته (١٩٩٩) وانضم إلى مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، فضلا عن مشاركته في مبادرات أخرى لمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الوطني، يقوم بإنشاء مركز وطني لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى وحدة مكافحة الإرهاب المنشأة بالفعل في مقر الشرطة، وقام بإدخال جوازات سفر من نوع جديد تتضمن خصائص أمنية هامة. وبالرغم من تلك التدابير وغيرها، فإن جمهورية تترانيا المتحدة، باعتبارها أحد أقل البلدان نموا، تواجه تحديا كبيرا. وأهابت بالدول الأعضاء أن تساعد بلدها على التصدي لذلك التحدي من خلال بناء القدرات. وختاما، أعربت عن الأمل في أن لا تقف الخلافات التي شوهدت أثناء التفاوض على الإستراتيجية العالمية في وجه تنفيذها.

٩١ - **السيد ليو** زينمن (جمهورية الصين الشعبية): أثنى على اعتماد الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها إنجازا رئيسيا يدل على توحد عزم المجتمع الدولي على الانتصار في الحرب التي تشن على الإرهاب. غير أن الأعمال الإرهابية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وهي محل إدانة بغير تحفظ من جانب الحكومة الصينية، وخصوصا عندما ترتكب لأغراض سياسية. على أن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تتقيد بالقانون الدولي؛ وينبغي الحرص على تجنب ازدواج المعايير وعدم ربط الإرهاب بأية حضارة أو جماعة عرقية أو ديانة بعينها. كما ينبغي تشجيع الحوار بين مختلف الحضارات من أجل تعزيز التفاهم. وينبغي كذلك اتخاذ تدابير في ميادين المنع والتشريع والإنفاذ، ويلزم في الوقت ذاته معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، التي تتخذ شكل الصراع والقلاقل الاجتماعية والفقر.

٩٢ - وأعلن أن الحكومة الصينية تقر بالدور الرائد لمجلس الأمن والجمعية العامة في مجال النضال ضد الإرهاب، وأنها تساهم بنشاط في تطوير نظامها للمعاهدات في هذا الشأن. وقد انضمت إلى إحدى عشرة اتفاقية من الاتفاقيات الثلاث عشرة القائمة لمكافحة الإرهاب، وبدأت اتخاذ إجراءات التصديق مبكرا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والانضمام إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وعلى الصعيد الإقليمي، انضمت إلى اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية، في حين قامت على الصعيد الثنائي بإبرام اتفاقات لمكافحة الإرهاب مع عدة بلدان آسيوية أخرى، فضلا عن اتفاقات بشأن العدالة الجنائية وتسليم المجرمين. كما قامت، عن طريق سن أحكام بشأن تمويل الإرهاب، بإنشاء أساس قانوني لمنع

الأعمال الإرهابية وقمعها والمعاقبة عليها. وقال إن الصين تتطلع إلى الانتهاء مبكرا من وضع مشروع الاتفاقية، وتؤيد مبادرة عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة.

٩٣ - **السيد غراي ــ جونسون** (غامبيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ينهض شاهدا على التزام الدول الأعضاء بالتعاون في هذا المجال. وأضاف أن الدول الأفريقية عبرت بالمثل من ناحيتها عن تصميمها على اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الإرهاب من خلال معاهدة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الموضوع، اعتمدت في ٢٠٠٢، ضمن مبادرات هامة أخرى. وتعتقد المجموعة الأفريقية أن الإرهاب لا يتوطن في أي إقليم أو شعب أو دين بعينه، وأن جهود مكافحة الإرهاب لن تحقق النجاح إلا من خلال نهج شامل لا يعالج أعراضه فحسب وإنما أيضا أسبابه الجذرية؛ ويتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور محوري في هذا الشأن.

٩٤ - وتطرق إلى مشروع الاتفاقية الشاملة، فشدد على أنها ينبغي أن لا تحرم الشعوب من حقها في تقرير المصير، وأن تضع تمييزا واضحا بين الإرهاب وحق الشعوب التي تخضع للاحتلال الأجنبي في السعي إلى التحرر والاستقلال، حسب ما يقر به على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦. وقال إن منظومة الأمم المتحدة عليها القيام بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وطالب بتقديم المساعدة حسب الاقتضاء إلى الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عن تقدير المجموعة الأفريقية لمبادرة لجنة مكافحة الإرهاب المتعلقة بتشجيع التعاون مع المنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب، وعن ترحيبها بإعلان وخطة عمل مدريد بشأن تعزيز النظام القانوني المضاد للإرهاب في غرب ووسط أفريقيا (٢٠٠٦). وقال إن لهذه المبادرات أهميتها في تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تنسيق أعمالها في هذا المجال. وأعاد تأكيد استعداد المجموعة للعمل بنشاط مع سائر الوفود من أجل زيادة صقل إستراتيجية مكافحة الإرهاب والتوصل إلى توافق آراء حول مشرع الاتفاقية الشاملة. وفيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة، قال إنها مسألة جديرة بالنظر فيها بجدية.

٩٥ - **السيد ساندیج** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن وفد كوبا حاول إقحام برنامجه السياسي على المناقشات الفنية للجنة السادسة. وأضاف أن لويس بوسادا كاريس، الذي احتجزته سلطات الولايات المتحدة بعد دخوله البلد بصورة غير مشروعة، لا يزال قيد الحبس، على عكس ما أوحي به. ومن الصحيح أن قاضيا اتحاديا أوصى بإطلاق سراحه، لكن الحكومة قدمت اعتراضات على ذلك؛ ولذلك فسيبقى قيد الحبس ريثما يتم التصرف في حالته. أما الأفراد الخمسة المدانين بتهمة التآمر، فحيث أن إدانتهم قد أكدتها محكمة استئناف الولايات المتحدة بكامل هيئتها، فسيبقون أيضا قيد الحبس. وقد استفادوا من جميع ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة المتأصلة في النظام القضائي المستقل والمحايد للولايات المتحدة؛ ويصدق نفس القول على قضية بوسادا كاريس. ولا يمكن توقع ذلك إلا من حكومة تمجد القوانين لا الأشخاص.

٩٦ - **السيدة راموس رودريغيز** (كوبا): تكلمت بدورها ممارسة لحق الرد، فقالت إنها تأمل أن تعالج قضية لويس بوسادا كاريس على النحو السليم. وأضافت أن هذا الشخص وسائر الأشخاص المسؤولين عن الهجوم على طائرة شركة الخطوط الجوية الكوبية منذ ٣٠ عاما، لم يعاقبوا على هذه الجريمة. ولكنه قيد السجن لا لسبب إلا لأنه دخل بطريقة غير مشروعة إلى الولايات المتحدة و لم تجر محاكمته كما لم يجر تسليمه وفقا لما يقضي به القانون الدولي. وطالبت بتسليمه إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم تحقيق العدالة لجميع ضحاياه وليس ضحاياه من الكوبيين فقط.

وبقية الأشخاص المعنيين يتجولون مطلقي السراح في الولايات المتحدة، حيث يسمح لهم بالإدلاء بتعليقات للصحف بشأن الهجوم ولتمجيد الحادث.

٩٧ - وبالنسبة للكوبيين الخمسة المحتجزين في سجون الولايات المتحدة، قالت إنهم ليسوا إرهابيين و لم تتح لهم الاستفادة من الإجراءات القانونية الواجبة، على عكس ما ادعاه ممثل الولايات المتحدة؛ ومحاكمتهم التي تمت في ميامي لم تسر حسب الشروط السليمة؛ وقد أضفيت عليها صبغة سياسية و لم تقدم فيها أدلة كافية. وأضافت أنهم كانوا يقومون بتقصي أنشطة منظمات إرهابية كانت موجود بالفعل في ميامي، حسب ما أفاد به الوفد الكوبي مجلس الأمن. وقد تم حبس الأشخاص المعنيين بدون وجه حق لمدة ١٧ شهرا انتهاكا للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني، بالرغم من الاستئناف الذي قدمه المدعي العام للولايات المتحدة، والذي قوبل بالرفض. وأعربت عن الأمل في أن يعاد فتح القضية وفي أن يلقوا محاكمة سليمة. وشددت في الختام على أن سيادة القانون لها الغلبة في كوبا، حيث يستفيد جميع المواطنين، بالرغم من الحصار المفروض على كوبا، من النمو الاجتماعي الاقتصادي، وإتاحة التعليم للجميع، والرعاية الصحية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.